أثر الادخار الاجباري لرواتب الموظفين في طبيعة الانفاق الاستهلاكي- دراسة تحليلية قياسية للمدة - 2015-2016 / جامعة صلاح الدين

(PP 282 - 299)
ID No.1846
http://dx.doi.org/10.21271/zjhs.22.3.16

م.م بفرين صابر كريم أ.م .د .بختيار صابر محمد م. سلوى بايز كريم
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين_اربيل
Salwa.Kareem201@gmail.com banys75@yahoo.com Bafraw445@gmail.com

الاستلام :2017/11/22
القبـول : 2018/02/26
النشـــر: 2018/05/15

ملخص

لاشك ان الازمة المالية التي يمر بها إقليم كردستان العراق نتيجة قطع ميزانيته من قبل الحكومة الاتحادية منذ اوائل العام 2014 انعكس بشكل سلبي على القدرات الشرائية للموظفين، اذ اعتمدت حكومة الاقليم لمواجهة تلك الازمة اتباع اسلوب الادخار الاجباري للموظفين،مما اضطرمعظم الموظفين للعمل في أكثر من وظيفة ومهنة واحدة لتغطية تكاليف المعيشة، بشكل يُساهم فى تقليل عبء هذه التكاليف.

ومن خلال توزيع (413) استمارة استبيان وبشكل عشوائي في جامعة صلاح الدين، والتي وزعت على الموظفين وقد تم استبعاد (5) استمارة لعد صلاحيتها للتحليل وخضعت (408) استبانة فقط للتحليل بالاستعانة بالوسائل والأدوات الإحصائية لتحليل البيانات المتوفرة.

وتوصلت الدراسة الى أن نسبة الادخار الإجباري المفروضة على رواتب موظفي جامعة صلاح الدين تراوحت بين (25% و 75%)، واغلبهم اصحاب الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) ، وتبين ايضا ارتفاع قيمة مرونة الطلب الدخلية من (0.929) مقارنة بـ (1.106) بعد تطبيق نظام الادخار الاجباري، وهذا يعني ان اسر موظفي الجامعة قد ازداد وضعها المعيشي سوءاً.

المقدمة

واجه إقليم كوردستان العراق منذ اوائل العام 2014 أزمة مالية حادة نتيجة قطع ميزانيته من قبل الحكومة الاتحادية ، ردا على تحرك الإقليم لتصدير النفط بشكل مستقل من خلال خط أنابيب تابع له إلى تركيا وانخفاض اسعار النفط حيث وبلغ سعر البرميل الواحد 30 دولاراً بعد أن كان 100 دولار، ولأن إعتماد الأقليم قائم على انتاج النفط دون وجود ركيزة اقتصادية أخرى. وتكاليف الحرب ضد "داعش" واعباء تواجد عدد كبير من النازحين واللاجئين . من اجل التخفيف من حدة هذه الازمة عن كاهل حكومة الاقليم اعلنت الحكومة انها لن تدفع سوى جزء من رواتب موظفيها وإن الجزء غير المدفوع سيعتبر قرضا تسدده عند تحسن ايرادات الموازنة أو الوضع المالي ، ولا تشمل هذه الإجراءات موظفي وزارة الداخلية وقوات البيشمركة .

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث خلال بيان اثر نظام الادخار الاجباري على رواتب موظفي جامعة صلاح الدين، وكذلك بيان اثر التأخير في دفع رواتب الموظفين التي تصل في بعض الأحيان إلى اربعة أشهر في انفاقهم الاستهلاكي الشهري.

هدف البحث: يهدف البحث الى :

1-بيان نسب ومبلغ الادخارات الاجبارية وفقا لفئات المجتمع المختلفة.

2-دراسة التغيرَات الحاصلة في سلم رواتب موظفي جامعة صلاح الدين.

3-انعكاس هذه التغيـرَات في الانفاق الاستهلاكي لاسر موظفي الجامعة .

4-تحليل اراء الموظفين حول نظام الادخار الإجباري في إقليم كوردستان.

5- قياس وتحليل دالة الانفاق الاستهلاكي الاسري، وذلك لمعرفة مستويات الأشباع المتحققة.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الاجابة على التالي:

هل ان للتغيرات الاقتصادية (التغيرات في سلم الرواتب) الحاصلة في اقليم كوردستان اثارا ملموسة في الانفاق الاستهلاكي للموظفين في جامعة صلاح الدين؟ وماهي طبيعة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك؟

فرضية البحث: من اجل الاجابة عن التساؤلات السابقة فأنه تم أفتراض فرضيتين

1- ان تطبيق نظام الادخار الاجباري له اثر سلبي في الانفاق الاستهلاكي لاسر موظفي الجامعة.

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل الكلي والانفاق على المجاميع الرئيسة من السلع والخدمات.

منهجية البحث: للوصول إلى أهداف البحث أعتمد الباحثون على منهج التحليل الوصفي فضلا عن استخدام الصيغ القياسية والاحصائية، حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج، وتم توزيع الاستمارة على عينة مكونة من (408) مشاهدة. وذلك باستخدام برنامج (SPSS) .

نطاق البحث: يشمل مكانيا جامعة صلاح الدين / اربيل ، زمنيا المدة (2015 – 2016).

هيكلية البحث: تنقسم هيكلية البحث على مبحثين حيث تناول المبحث الاول الإطار النظري للإدخار الاجباري والانفاق الاستهلاكي وطرق تقديره، واختص الثاني بتحليل اثر نظام الادخار الاجباري على الانفاق الاستهلاكي الشهري لموظفي جامعة صلاح الدين، وتقدير دوال الأستهلاك وأختيار أفضل دالة.

المبحث الأول

الإطار النظري للإدخار الاجباري والانفاق الاستهلاكي وطرق تقديره

اولا:- مفهوم الادخار الإجباري :- وهو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع من الافراد بطريقة الاجبار، اي دون ان يقبلوا عليه طواعية باختيارهم او من تلقاء انفسهم من قبل الحكومة بغية تمويل برامج التنمية وغالبا ما تلجأ الحكومة الى ذلك عندما تواجه عجزا كبيرا في توفير الموارد المالية(الحوالة ،57، 1983 -58) او هو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث وفي مقدمة مجالاته المجالات الخمسة التالية:

نطاق الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية:

وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتعه بصفة الاستمرار والثبات.

نطاق ادخار الشركات:

وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطياتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي، فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.

نطاق الادخارات عن طريق الضرائب:

إذ تُحصّل الدولة على الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانات أكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى، ولاسيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير والإنفاقات غير المسوَّغة.

وللضرائب في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة أثر مهم في معالجة المشاكل الناجمة عن الدورة الاقتصادية وإفرازاتها وإعادة توزيع الدخل الوطني وتغذية خزانة الدولة، ولاسيما في المراحل التي تزيد فيها النفقات زيادة كبيرة إثر الاندفاع نحو التسلح.

أما في الدول النامية، فإن للضرائب أثراً كبيراً في خدمة تمويل التنمية، وهي تسوَّغ بالدرجة الأولى بضعف إمكانات الادخار الحر وضرورة تحقيق الأهداف التالية: ضغط الاستهلاك وتحويل الموارد منه إلى الاستثمار، وتحويل موارد مبعثرة من أيدي الأفراد إلى يد الدولة لتمويل الاستثمار العام، وتوفير الحوافز لزيادة الاستثمار وتوجيهه، وتقليل الفوارق الاقتصادية.

القروض:

ويمكن تقسيمها على قسمين: القروض الداخلية والقروض الخارجية.

تعد القروض العامة الداخلية الأداة التي يُلجأ إليها بسبب شح الادخار الحر وقصور الادخار الإجباري ممثلاً في الضرائب. ويسوَّغ الاقتراض الداخلي في الدول النامية غالباً بتفشي ظاهرة الاكتناز وانتشار ظاهرة الإنفاق الكمالي والمظهري والتفاخري وتدفق الاستثمارات إلى الميادين غير المنتجة، إذ يساعد الحصول على القروض وتوجيهها وفقاً لأهداف الخطة العامة للدولة وعلى أساس معايير الاستثمار مساعدة كبيرة في دعم جهود التنمية الاقتصادية.

وتعترض سبيل الاقتراض الداخلي في الدول النامية مصاعب منها عدم توافر سوق نقدية منتظمة لتداول القروض القصيرة الأجل، وعدم نضج سوق رأس المال للتعامل في السندات الحكومية وسندات الشركات التجارية والصناعية، وعدم نماء العادة الادخارية المصرفية وضعف كفاية أجهزة تعبئة المدخرات وصغر حجم القطاع الصناعي.

أما القروض الخارجية فهي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى.

وتساعد القروض الخارجية، إذا أحسن استخدامها، على زيادة الناتج وتنمية الصادرات وبدائل المستوردات، مما يسهم في زيادة الدخل الوطني والمدخرات الوطنية وتحسين الميزان التجاري، كما تساعد في منع التضخم وتجنب تدهور العملة الوطنية.

التمويل التضخمي:

إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية بفضل الادخار الحر أو كرهاً بوساطة الضرائب أو عن طريق القروض، فإنه يمكن أن يُسْتَحْدث ادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي.

والتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة التنمية الاقتصادية.

وتختلف الحال فيما يتصل بوسيلتي التمويل بالعجز أي الائتمان المصرفي وإصدار النقود. يجب في الحالة الأولى توفير السلف المصرفية بعد انتهاء أجلها فتتحقق وسيلة للسحب التلقائي للقوة الشرائية الإضافية التي ألقي بها في التداول، الأمر الذي لا يحدث في حالة إصدار النقود مما يحتاج إلى عملية بطيئة وصعبة.

ويتحقق التمويل بالعجز غالباً في الدول المتقدمة اقتصادياً بالحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، في حين يكون في الدول النامية غالباً عن طريق إصدار النقود.

ثانيا: دوافع الادخار

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل،وهي تُحدَّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق،ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته،ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق،بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف (http: //www . arab- ency) .

أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع. وأهم الدوافع النفسية للادخار هي عطالة معينة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل،والرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في الْمركَّب «دخل - حاجة»،والرغبة في الإثراء.

أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى: الدخل،ومعدل الفائدة،والنظام المالي،ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي،والنظام الاقتصادي - الاجتماعي.

1- الدخل: يُعدّ الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه،فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد،ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك. وهذا يعدّ بنظر كينز قانوناً نفسياً أساسياً.
2- معدل الفائدة : يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكوّن الادخار في الاقتصاد الوطني. ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يُسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي،وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن ارتفاع معدل الفائدة يقود إلى انخفاض حجم الادخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الارتفاع في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي إذ الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل ادخار. ويرى فريق آخر أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر سلباً على الادخار إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخول في تأجيل استهلاكاتهم وتكوين الادخار.والأمر لا يتعدى الاحتمال لأن سلوك أصحاب الدخول والمستثمرين لا يتعلق فقط بمعدل الفائدة بل يخضع لمؤثرات أخرى مختلفة، وقد تكون متضاربة التأثير في الادخار.
3- النظام المالي: إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد،وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار.
4- درجة الاستقرار الاجتماعي والدولي: تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار: فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة استهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لاحتياجاتهم مستقبلاً مما يؤدي إلى نقص المدخرات.

5- النظام الاقتصادي – الاجتماعي: هو الذي يحدد في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع. فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي.

ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من ادخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. أما في ظل الاشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة والدخل توزيعاً عادلاً بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجياً في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الادخار.

ثالثا : مصادر الادخار: تقسم مصادر الادخار الداخلي إلى مدخرات القطاع الحكومي، ومدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات القطاع الأُسري، كما يمكن أن تُقسم مصادر الادخار إلى الادخار العام والادخار الخاص.

ويتألف الادخار العام من الادخار الحكومي، وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية للحكومة، وادخار القطاع العام وهو الادخار المتكوّن في المشروعات التي تتبع الحكومة. ويتألف الادخار الخاص من الادخار في القطاع الأُسري والادخار في قطاع الأعمال.

ويتحدد الادخار في القطاع الأُسري وفقاً للعوامل الرئيسية التالية:

ـ حجم الدخل: إذ من البديهي أن يكون صاحب الدخل الأكبر أكثر قدرة على ادخار قسم أكبر من دخله.

ـ الاستهلاك الذي تحدده العوامل الموضوعية كالأسعار والسياسات والعوامل الذاتية كحب الظهور والتمتع بالقوة والجاه.

ـ العادات والوعي والتقاليد.

ـ الضرائب والأعباء الاجتماعية.

وفي قطاع الأعمال يختلف تكوين الادخار بحسب نوع المنشآت، ففي المنشآت غير المساهمة كالمزارع ومحلات البيع بالمفرق والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص، يتوقف تحديد الادخار على الصفات التنظيمية ونوع الحسابات التي تمسكها هذه المنشآت. أما في بقية المنشآت (الشركات) فيتألف الادخار من: احتياطيات الاهتلاكات، والاحتياطيات الإجبارية، والاحتياطيات الاختيارية.

ولا شك في أن لمستوى النشاط الاقتصادي العام وإمكانات التوسع والسياسة الضريبية،بما فيها من إعفاءات وميزات، أثراً كبيراً في تحديد حجم ادخارات قطاع الأعمال.

رابعا:- مفهوم الاستهلاك ودالته: لم يعد الاستهلاك مفهوماً مقتصراً على كونه الوسيلة لاشباع الحاجات والرغبات الانسانية كما كان شائعاً في اقتصاديات القرن التاسع عشر فحسب ، بل تحول الى واحد من اهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية في النظرية الاقتصادية ، شأنه شأن الادخار والإنتاج والاستثمار وغير ذلك (المشهداني ، 1997 ، 153) .

وتتقارب وجهات نظر الاقتصادين حول مضمون ومفهوم الاستهلاك ويعرف على انه "الاستعمال النهائي للسلع او الخدمات لإشباع حاجة ملحة ، أو بمعنى اخر الاستهلاك هو ما يفني السلعة في المرحلة الأخيرة"(حردان،1997، 113) .

وعرفه اخرون على "ان الاستهلاك هو انفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كأستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات"(Nordhaus, Samuelson,1989, 539) .

كما عرف الاستهلاك بـ "الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الانسانية"(الحسناوي،1990، 52) .

و في ضوءهذه التعريفات السابقة نلاحظ ان الاستهلاك عبارة عن استخدام او استعمال السلع والخدمات بهدف تحقيق رغبات الانسان واشباع حاجاته بصورة مباشرة.

يعتبر الاستهلاك احد اهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي ،والذي يتكون من الاستهلاك ، والاستثمار ، والانفاق الحكومي ، وصافي الإنفاق الخارجي.

ويحتل الاستهلاك أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث إنه يستحوذ في العادة على ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي للدول.

مكونات الاستهلاك العائلي

شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة كالمواد الغذائية من الحبوب والفواكه والخضراوات والملابس.

شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، كالسيارة والثلاجة والأثاث.

الإنفاق على الخدمات المختلفة، مثل رسوم التعليم والعلاج والتأمين والسياحة والسفر .

يعتبر الدخل الشخصي المتاح المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والإدخار حيث:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الإدخار $Y = C + S$

وهذا يعني أن الاستهلاك دالــة في الدخل حيث يعتبر الاستهلاك متغير تـــابع يتأثر بالتغيرات الحاصلة في المتغير المســتقل (الدخل) $Y = f(X)$ وكذلك الحال بالنسبة للإدخار.

وينقسم الاستهلاك تبعا لارتباطه بالدخل إلى : (Nobbs & Hopkins,1994, 210)

الاستهلاك الذاتي : وهو الاستهلاك المستقل التلقائي ، وهو قيمة ثابتة دائما لا تتغير بتغير الدخل ، وهذا يتمشى مع واقع الحياة ، حيث لا يمكن تصور عائلة من العائلات بدون استهلاك حتى لو لم يكن لها دخل ، ويتم تمويل هذا الاستهلاك إما من مدخرات السابقة أو عن طريق الاقتراض ، أو عن طريق بيع الممتلكات ، ويرمز لها بالرمز α وهو يساوي الاستهلاك الكلي عندما يكون الدخل مساويا للصفر $C = \alpha$ عندما $Y = 0$

الاستهلاك التابع : وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل ، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك التابع ، ويرمز له بالرمز by ويسمى كذلك بالاستهلاك المستحث.

وعلى هذا تكون دالة الاستهلاك متكونة من

الاستهلاك = الاستهلاك التلقائي + الاستهلاك المستحث $C = \alpha + by$

ونلاحظ أن الدالة السابقة دالة خطية موجبة ، يمثل الميل فيها b وهو ذو قيمة ليوضح علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك وهو يساوي الميل الحدي والذي يعني نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة حدوث تغير في الدخل.

اما الانفاق الاستهلاكي العائلي، فهو كافة المشتريات العائلة من السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك، فضلا عن السلع المنتجة والمستهلكة من قبل العائلة نفسها، والقيمة الايجارية التقديرية لسكن العائلة (بالنسبة للعائلة التي تسكن في مساكن تمتلكها)، كما تتضمن السلع والخدمات العينية التي تتلقاها العائلة وتستهلكها(المشهداني ، 1997 ،172).

<u>خامسا : العوامل المحددة للانفاق الاستهلاكي</u>

1- الدخل: يعد العالم الاقتصادي كينــز اول من اشار الى ان حجم الاستهلاك يعتمد بصورة اساسية على حجم الدخل، وهو المحدد الرئيسي لحجم الاستهلاك، اذ ان العامل النفسي لكينز يكشف عن العلاقة الطردية بين حجم الدخل والاستهلاك وينص على زيادة حجم الاستهلاك بزيادة حجم الدخل ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل.(خليل،241،1982)

2- مستوى الأسعار: يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة و بصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، و لكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير و بالتالي يبقى الاستهلاك كماهوولايتغير.

3- التوقعات: يتأثر حجم الانفاق الجاري على السلع الاستهلاكية بعامل التوقعات المتعلقة بحجم الدخل ومستوى الاسعار في المستقبل. فاذا توقعت الاسر زيادة في الاسعار فان الانفاق الاستهلاكي سيزداد بينما يؤدي توقع حدوث

انخفاض في الاسعار الى تأجيل الشراء. كما ان توقع الاسر زيادة الاجور والمرتبات قد يؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي الجاري. حيث ان تغير التوقعات يسبب تغير في حجم الانفاق الاستهلاكي عن مستوى دخل معين.

4- التقليد والمحاكاة: يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

5- ثروات الافراد وحجم الاصول السائلة فيها:عند دراسة ثروات الافراد يبرز في الافق نوعان من الثروات، فهناك الثروات التي تدر دخلاً مثل العقارات، والاوراق المالية، وودائع التوفير، والمنشآت الانتاجية، وهناك الثروات التي لا تدر دخلا كالاراضي غير المستغلة، والودائع الموضوعة في الحسابات الجارية والمجوهرات والتحف ان زيادة حجم الثروات لدى الافراد يؤدي الى ان يقل ميلهم نحو الادخار نظراً لأنهم قد وصلوا الى اشباع هذه الحاجة البشرية لذا فانهم سيتجهون نحو زيادة الاستهلاك، والعكس بالعكس.

6- سعر الفائدة : قبل النظرية العامة اعتبر سعر الفائدة المحدد الاول للادخار، ومن ثم للاستهلاك. وكان من المعتقد ان المدخرات ترتبط ايجابياً مع سعر الفائدة، اي ان القطاع العائلي يرفع بمحض رغبته من معدلات الادخار مقابل عائد أعلى لسعر الفائدة. ومع تحفظ العديد من الاقتصاديين على هذه العلاقة فانهم يعترفون بان سعر الفائدة ربما يؤثر في الاستهلاك عن طريق تغير تكلفة الاقتراض. اذ ان ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقتراض سينجم عنه احجام اولئك المقترضين من الراغبين في شراء السلع المعمرة عن الاقتراض وبالتالي ينخفض الانفاق الاستهلاكي. هذا فضلا عن اثر ارتفاع سعر الفائدة في القيمة الجارية للثروة من خلال انقاصه لصافي مخزون الاصول للعائلات ومن ثم انخفاض الاستهلاك. (يوجين، 1974، 76)

وتؤدي التغيرات في سعر الفائدة الى تغير الاسعار النسبية للاسهم والسندات وتؤثر بالتالي في العادات الاستهلاكية والادخارية في الاجل الطويل. (John,1971, 42)

7- النظرة إلى الادخار: إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية . فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر و يستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

8- العوامل الاجتماعية: هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة ، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

9- توزيع الدخل: لتوزيع الدخل تأثير على الاستهلاك فالاسرة ذات الدخل المرتفع نسبياً تنفق جزء اكبر من دخلها بالنسبة الى الأسر ذات الدخل المنخفض. وبالتالي فان الأسر ذات الدخول المختلفة يكون لها ميول استهلاكية متباينة وبشكل عام فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون مرتفعا عند العوائل ذات الدخل المنخفض، وبالعكس بالنسبة لذوي الدخل العالي.

اما بالنسبة للتوزيع الوظيفي للدخل فانه في حالة الكساد عادة تنخفض الاجور والدخول الزراعية بنسبة اكبر من الريع والفائدة، وتنخفض الارباح بنسبة اكبر من كلتي المجموعتين. والعكس يحدث في اوقات الرخاء. ويختلف السلوك الاستهلاكي للفئات الوظيفية فالعمال الزراعيون يميلون للاستهلاك بنسبة اكبر من دخولهم قياساً لاصحاب العقارات والاسهم. اما المنظمون فيستهلكون نسبة اقل من غيرهم. (الادريسي،1986، 243)

10- التغيرات في السياسة المالية : تؤدي الزيادة في معدلات الضرائب الى انقاص الدخل الممكن التصرف فيه، مما يقلل ما ينفق على الاستهلاك. وبالعكس قد تؤدي ضريبة التركات الى تشجيع الافراد على الاسراف والتبذير كما تؤدي المدفوعات التحويلية الى زيادة الاستهلاك.

11- الائتمان الاستهلاكي : يسمح نظام الائتمان الاستهلاكي للافراد بان ينفقوا على السلع أكثر من دخولهم الجارية وذلك عن طريق البيع بالتقسيط. (السوداني، 1988، 75-76)

12- رصيد السلع المعمرة : ان لرصيد الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة اثراً مزدوجاً في الانفاق الاستهلاكي ويمكن تحديد ذلك بالآتي:

اولاً: ان حيازة مثل هذه السلع سوف تؤدي الى تخفيض رغبته في استعمال جزء من دخله الممكن التصرف فيه لعمل مشتريات إضافية منها طالما انه يمتلكها بالفعل. فالاسرة التي تمتلك ثلاجة كهربائية جديدة نسبيا اقل احتمالا لأن تشتري ثلاجة اخرى من الاسرة التي لا تمتلك ثلاجة او التي تمتلك ثلاجة قديمة.

ثانياً: كذلك فان حيازة هذه السلع سوف تعمل باتجاه توسيع الانفاق الاستهلاكي لسلع اخرى لم يكن ليتوجه الفرد لاستهلاكها لولا وجود رصيد عنده من الاصول المعمرة. هذه المشتريات تتضمن مبدئياً سلعاً ذات طبيعة غير معمرة التي تكمل رصيده من السلع المعمرة، على سبيل المثال، ان حيازة السيارات واجهزة التلفزيون سوف تميل لأن تحفز على شراء البنزين والتيار الكهربائي. (بكري، 1975، 188)

13- الاثار الديمغرافية (السكانية) : يتأثر الاستهلاك بشكل عام بالتغيرات الحاصلة في حجم السكان حيث ان التغيرات في الاستهلاك لابد ان تكون قد رافقتها تغيرات في حجم السكان وبخاصة في الفترات الطويلة الامد. بيد ان البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى الى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها. ويزداد حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح، وبخاصة في الانماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة والانفتاح على المجتمعات الاخرى. (الوزني واخرون، 2004، 169)

سادسا: طرق تقدير الاستهلاك

ان على الجهة التخطيطية ان تقدر حجم الاستهلاك من السلع والخدمات المختلفة بغية اجراء المقارنة بين ما هو متوقع من استهلاك بناء على التقديرات الرياضية مع الواقع الحالي للاستهلاك، وبذلك تتحدد الفجوة اللازمة لاشباعها عن طريق تدبير المصادر اللازمة لذلك بواسطة الانتاج المحلي او الاستيراد ان تعذر ذلك (المعماري، 1993، 179).

وتوجد طرق عديدة لتقدير الطلب الاستهلاكي يمكن الاسترشاد بها ومن هذه الطرق:

1-الاتجاه العام للاستهلاك Consumption Public Trend

وتقوم على فكرة حساب الاتجاه العام للتعرف على حجم الاستهلاك الكلي وما يتوقع استهلاكه من كل سلعة او مجموعة من السلع على افتراض عدم تغير انماط الاستهلاك السائدة في الماضي بيد ان تقديرات الاستهلاك المستمدة من اسقاط الاتجاه العام غالباً ما تتجاوز الانماط المخططة للاستهلاك، بسبب ما يفرضه التخطيط الانمائي الرشيد من توجيه اكبر قدر من الموارد المتاحة لاغراض الاستثمار. (القاضي، 1975، 414) كذلك لا يصح الافتراض الرئيس لهذه الطريقة استمرار الظروف الماضية على ما هي عليه،حيث ان التخطيط من اجل التنمية سيغير من الانماط الاستهلاكية ويحاول القضاء على الاستهلاك الترفي واثر المحاكاة نتيجة التطور الحضاري الذي يتطور بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (عجمية، 1984، 376)

2-المقارنات الدولية International Comparison

نتيجة تقدم وسائل الاتصال وزيادة فاعلية اجهزة الاعلام والتثقيف وبروز اثر عامل المحاكاة فان حاجات الانسان اصبحت متماثلة الى حد كبير، لهذا فان الانماط الاستهلاكية تميل الى التشابه من دولة الى اخرى عندما تمر بالظروف الاقتصادية نفسها ومن هنا يمكن للاجهزة التخطيطية من اعتماد اسلوب المقارنات الدولية كوسيلة او اداة لتقدير حجم الاستهلاك للدولة عن طريق مقارنة ذلك مع دولة اخرى تعيش الظروف الاقتصادية والاجتماعية نفسها وتمر بذات المرحلة الاقتصادية للنمو مع ادخال بعض التعديلات على هذه التقديرات نتيجة للاختلافات في الاوضاع الاجتماعية والثقافية والدينية وما الى ذلك (سلمان واخرون، 1989، 124).

3-تقدير الاستهلاك باستخدام المعاملات الفنية

ويقصد بالمعاملات الفنية اخذ نسبة الاستهلاك الى الدخل او الكمية المستهلكة من سلعة معينة وحجم السكان في الدولة. ويجب عند استخدام هذه المعاملات الفنية ان تأخذ الظروف الماضية والمستقبلية في الحسبان وعلى هذا يمكن تحديد نمط الاستهلاك العائلي في المستقبل بالنسبة لمعظم السلع وبالتالي يمكن تكوين نمط توزيع الاستهلاك العائلي على المجموعات السلعية المختلفة وبالنسبة للقطاعات المختلفة (منتجات زراعية-منتجات مناجم ومحاجر-منتجات غذائية ومشروبات وسجاير-الملابس الجاهزة-منتجات كيمياوية منتجات معدنية وهندسية –الطاقة والوقود- خدمات). (المعماري، 1993، 180)

4-التقدير باستخدام فكرة مرونة الطلب

تلعب مرونة الطلب دوراً رئيساً في مجال تخطيط الاستهلاك وسوف نتعرض الى نوعين من المرونة هما:

1-مرونة الطلب السعرية Price demand elasticity

2-مرونة الطلب الدخلية Income demand elasticity

وتعرف المرونة بأنها عبارة عن درجة استجابة المتغير التابع للتغير الحاصل في المتغير المستقل. (Nordhaus,Samuelson ,1989, 541)

اما مرونة الطلب فهي تعبير لقياس مدى الاستجابة النسبية للتغيرات في الكمية المطلوبة من سلعة او خدمة ما للتغيرات النسبية التي تحدث في العوامل المؤثرة على الطلب (سعر السلعة او دخل المستهلك او اسعار السلع الاخرى).

ويمكن الاستفادة في هذا الاطار من الاشكال التالية لمرونة الطلب:

1-مرونة الطلب السعرية Price demand elasticity

تظهر اهمية دراسة المرونة السعرية في تخطيط الاستهلاك في بيان نسبة التغيرات اللازمة في الاسعار للتأثير على الكميات المستهلكة من السلع المختلفة.

وتعرف مرونة الطلب السعرية. بأنها درجــة استجابة الكمية المطلوبـة من سلعة معينة للتغير في سعرها (Katz,1984, 74). ويمكن ان نفرق بين نوعين من المرونة السعرية الاولى هي المرونة السعرية الذاتية او المباشرة Own-direct price elasticity وهي تبين مدى استجابة استهلاك سلعة ما للتغير في سعرها. وتكون هذه المرونة سالبة دائماً ولكن عند اخذ القيم المطلقة | E| يمكن تمييز الحالات التالية. (كاظم والمعلم، 2001، 167-168)

أ-يعد الطلب مرناً، اذا كانت القيمة المطلقة للمرونة السعرية اكبر من واحد. وفي هذا اشارة الى ان السلعة كمالية.

ب-يعد الطلب غير مرن، اذا كانت القيمة المطلقة للمرونة السعرية اقل من الواحد واكبر من الصفر. وهذا يدل على ان السلعة ضرورية كالغذاء.

جـ- يكون الطلب احادي (متكافي المرونة)، اذا كانت القيمة المطلقة للمرونة السعرية تساوي الواحد.

د-يعد الطلب لا نهائي المرونة، اذا كانت القيمة المطلقة للمرونة السعرية تـساوي مـا لانهاية ومثال ذك استعداد الحكومة لشراء محصول القمح عند سعر معين مهما كانت الكمية التي يعرضها المزارعون.

هـ يعد الطلب عديم المرونة، اذا كانت القيمة المطلقة للمرونة السعرية تساوي الصفر اي ان الكمية المطلوبة لا تتأثر بتغير سعرها وهو دليل على كون السلعة ضرورية جدا و لايمكن الاستغناء او التقليل منها مهما كان سعرها مثل الـدواء وملح الطـعام.

ويطلق على النوع الثاني مرونة الطلب المتقاطعة Cross demand elasticity التي تعرف بأنها درجــة استجابة الكمــية المطلوبة من سلعة معينة لما يحدث من تغــير في اسـعار السلعة الاخرى (البديلة او المكملة). (Samuelson, 539 ,Nordhaus,1989) وفي ظل افتراض ثبات العوامل الاخرى المحددة للطلب فان مرونة الطلب السعرية المتقاطعة يمكن ان تكون هي الاخرى سالبة او موجبة او صفر، ويستفاد من الاشارة السالبة او الموجبة للمرونة في تحديد نوع العلاقة بين السلعتين هل انهما مكملتان لبعضهما او بديلتان.(Byrns,1987, 47) فاذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة سالبة، فيعني ذلك ان السلعتين مكملتان لبعضها. اما اذا كانت اكبر من الصفر (موجبة) فيعني ذلك ان السلعتين بديلتان. في حين عندما تكون مساوية للصفر فهذا دليل على ان السلعتين مستقلتان.

2-مرونة الطلب الدخلية Income demand elasticity

لمرونة الطلب الدخلية اهمية خاصة عند تخطيط الاستهلاك وبخاصة في ظل ظروف التنمية. اذ ان الهدف الرئيس من التنمية الاقتصادية هو رفع مستوى دخل الفرد. ولذلك يكون من المهم ان تعلم هيئة التخطيط الطريقة التي سيتصرف بها الافراد في الزيادة في دخولهم. اي بمعنى اخر ما هو اثر التغير في الدخل على الكميات المستهلكة من السلع والخدمات المختلفة. ومن

هنا تأتي أهمية مرونة الطلب الدخلية بقياسها مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في الدخل النقدي للمستهلك مع فرض بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

وطبيعي ان تختلف المرونة الدخلية للطلب من سلعة الى اخرى. (Mcconnell, Stanleg Brue,1996,130)فعندما تكون سالبة، فان السلعة تكون سلعة رديئة (دنيا) Inferior Good ، اما اذا كانت المرونة الدخلية موجبة واصغر من الواحد الصحيح فـان السـلعة تكون ضرورية Necessities Good، اما اذا كانت المرونة اكبر من الواحد الصحيح فان السلعة كمالية Luxury Goods. (جاوشين، 2004، 73)

كما أن العلاقة الدالية بين انفاق المستهلك على سلعة معينة ودخله يمكن ان تأخذ عدد غير محدد من الصيغ الرياضية ، وفيما ياتي بعض هذه الصيغ الرياضية التي عادة ما تطبق على سلوك المستهلك المبني على بيانات ميزانية الاسرة . وهذه الصيغ مبينة في الجدول (1) الذي يوضح الشكل الرياضي للدالة بالاضافة الى الميل الحدي للأستهلاك (MPC) والمرونة الانفاقية (ηi) لكل صيغة .

جدول (1) صيغ دوال انجل

نوع الدالة	الصيغة	المرونة ηi	MPC الميل الحدي للاستهلاك
الخطية	$Yij= B_0 + B_1 Xj + Uij$	$B_1 \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$	B_1
نصف اللوغارتمية	$Yij= B_0 + B_1 \ln Xj + Uij$	$\frac{B_1}{\bar{Y}}$	$\frac{B_1}{\bar{X}}$
اللوغارتمية المزدوجة	$\ln Yij= B_0 + B_1 \ln Xj + Uij$	B1	$B\frac{\bar{Y}}{\bar{X}}$
الدالة الجذرية	$Yij= B_0 + B_1 + Uij \sqrt{X_j}$	$B_1 \frac{\sqrt{\bar{X}}}{2Y}$	$\frac{B_1}{2\sqrt{\bar{X}}}$
الدالة العكسية	$Yij = B0 - \frac{B1}{Xj} + Uij$	$\frac{B_1}{XY}$	$\frac{B_1}{\bar{X}^2}$

المصدر : د.اموري هادي كاظم ، و مسلم، باسم شلبية (2002)، القياس الاقتصادي المتقدم، مكتبة دنيا الامل، بغداد ،2002، ص 167 .

المبحث الثاني

تحليل أثر الادخار الاجباري على الانفاق الاستهلاكي لموظفي الجامعة لعام 2015 - 2016

(الجانب العملي)

نظرا للارتفاع المستمر في الاسعار العامة للسلع والخدمات في مدينة اربيل وعدم انخفاضها خلال العام 2015-2016 وتوجهت حكومة إقليم كوردستان بتطبيق نظام الادخار الاجباري على رواتب موظفي الدولة ومن ضمنهم موظفي جامعة صلاح الدين، لسد العجز في الموازنة، اعتباراً من 1/1/ 2016، كأحد الحلول للأزمة الاقتصادية التي يمر بها الإقليم ، والذي انعكس بشكل سلبي على انفاقهم الاستهلاكي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:-

اولا:- رواتب الموظفين حسب نظام الادخار الاجباري في اقليم كوردستان

يتضح من خلال الجدول (2) انه تم خفض رواتب الموظفي ذوي الرواتب العالية والتي تتراوح بين (3 - 5 فأكثر) مليون دينار بنسبة بلغت 75% ، اما موظفي ذوي الرواتب المنخفضة والتي تتراوح بين (100 – 200) ألف دينار تم تقليص رواتبهم بنسبة 15 %.

جدول (2) رواتب الموظفين حسب نظام الادخار الاجباري في اقليم كوردستان

ت	الفئات (الف دينار عراقي)	مبلغ الراتب (الف دينار عراقي)	نسبة الادخار الاجباري (الف دينار عراقي)	مبلغ الادخار الاجباري (الف دينار عراقي)	الراتب بعد الادخار الراتب المستلم (الف دينار عراقي)
1	200-100	179	0.15	26.85	152.15
2	300-201	264	0.2	52.8	211.2
3	400-301	356	0.25	89	267
4	500-401	453	0.3	135.9	317.1
5	600-501	551	0.35	192.85	358.15
6	700-601	649	0.4	259.6	389.4
7	800-701	751	0.45	337.95	413.05
8	900-801	847	0.5	423.5	423.5
9	1000-901	948	0.55	521.4	426.6
10	1500-1001	1189	0.6	713.4	475.6
11	2000-1501	1678	0.65	1090.7	587.3
12	3000-2001	2345	0.7	1641.5	703.5
13	5000-3001	3780	0.75	2835	945
	5001فأكثر	5676	0.75	4257	1419

حكومة اقليم كوردستان/العراق- وزارة المالية و الاقتصاد، المديرية العامة للموازنة.

ثانيا:- المستوى التعليمي لموظفي جامعة صلاح الدين

ان بيان المستويات التعليمية لافراد عينة البحث في غاية الاهمية ، حيث نجد بان هناك اختلافا في المستويات التعليمية للموظفين وهذا يدل بان هناك تفاوتاً في رواتبهم ، مما ينعكس ذلك على انفاقهم الاستهلاكي ، ولبيان المستويات التعليمية لموظفي الجامعة يمكن الاستعانة بالجدول (3)، اذ يحتل اصحاب شهادة البكالوريوس المرتبة الاولى حيث بلغ عدد افراد العينة (150) فردا وبأهمية نسبية (36.8%) ، وياتي بالمرتبة الثانية اصحاب شهادة الماجستير وبلغ عددهم (127) فردا وباهمية نسبية (31.1%) ، ويحتل اصحاب شهادة الدكتوراه المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (52) فردا وباهمية نسبية (12.7%) ، اما خريجي الثانوية فيحتلون المرتبة الاخيرة حيث بلغ عددهم (11) فردا وبأهمية نسبية (2.7%). يتضح بان اصحاب الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) يشكلون نسبة كبيرة من عينة البحث حيث بلغت (43.8%).

جدول (3) المستوى التعليمي لموظفي جامعة صلاح الدين لعام 2015-2016

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
امي	21	5.1
الابتدائي	13	3.2
المتوسطة	17	4.2
الثانوية	11	2.7
المعهد	17	4.2
البكالوريوس	150	36.8
الماجستير	127	31.1
الدكتوراه	52	12.7
المجموع	**408**	**100**

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثالثا :- الاهمية المطلقة والنسبية لفئات الراتب والانفاق الشهري لموظفي الجامعة قبل نظام الادخار الاجباري وبعده

ا- متوسط الراتب والانفاق الشهري قبل نظام الادخار الاجباري:-

يتضح من خلال الجدول (4) الاهمية المطلقة والنسبية لفئات الراتب والانفاق الشهري قبل تطبيق نظام الادخار الاجباري ، وتم تقسيم الفئات تصاعديا حسب زيادة حجم رواتبهم حيث ان ادنى حد للراتب يقع في الفئة الاولى والذي يبلغ (366275) دينار وبنسبة بلغت (1.95%)، واعلى حد للراتب يقع في الفئة الثانية عشر والذي يبلغ(5195440) دينار وبنسبة (27.68%)، وهناك اختلافا شاسعا بينهما يصل الى (4829165) دينار وبنسبة (25.72%)، ومما يولد فرصة كبيرة للفئة الاخيرة للحصول على انواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات حيث بلغ متوسط انفاقهم الشهري (2500000) دينار وبنسبة (20.10 %) ، وفي الوقت نفسه تكون الفئة الاولى محرومة من هذه السلع والخدمات اذ بلغ متوسط انفاقها الشهري (357500) دينار وبنسبة (2.87%) ، وهذا يؤدي الى خلق الفوارق الاجتماعية. ويظهر ايضا بان اغلبية افراد العينة تقع ضمن الفئات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة وبلغ عددهم (282) فردا وبنسبة بلغت (69.1%).

جدول (4) متوسط الراتب والانفاق الشهري قبل نظام الادخار الاجباري للعام 2015-2016

ت	فئات	العدد	النسبة%	متوسط الراتب الشهري	النسبة %	متوسط الانفاق الشهري	النسبة %
1	400-300	6	1.47	366275	1.95	357500	2.87
2	500-401	6	1.47	462736	2.47	406167	3.27
3	600-501	18	4.41	539710	2.88	426889	3.43
4	700-601	20	4.91	650511	3.47	531750	4.28
5	800-701	63	15.44	761934	04.1	485524	3.90
6	900-801	51	12.5	837512	4.46	628333	5.05
7	1000-901	48	11.76	946140	5 .00	719896	5.79
8	1500-1001	75	18.38	1229589	6.55	1071133	8.61
9	2000-1501	45	11.03	1738575	9.26	1514111	12.17
10	3000-2001	39	9.56	2442172	13.00	1772821	14.25
11	5000-3001	36	8.82	3602559	19.18	2024306	16.28
12	50001فأكثر	1	0.25	5195440	27.68	2500000	20.10
	المجموع	408	100	18773153	100	12438430	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ب- متوسط الراتب الشهري بعد نظام الادخار الاجباري:-

يتضح من خلال الجدول(5) التغيرات الحاصلة في سلم رواتب موظفي جامعة صلاح الدين بسبب الازمة المالية التي يعاني منها اقليم كوردستان ، حيث كان متوسط الراتب للفئة الاولى قبل تطبيق نظام الادخار الاجباري (366275) دينار مقارنة بـ (274706) دينار بعد تطبيق هذا النظام للفئة نفسها من الموظفين والبالغ عددهم (6) موظفين ، اي تم استقطاع رواتبهم بنسبة (25%) من المجموع الكلي للراتب والمخصصات وبذلك فان مبلغ الادخارالاجباري لهذه الفئة بلغ (91569) ، بينما كان متوسط الراتب للفئة الاخيرة قبـل تطبيـق هذا النظـــام (5195440) دينار مقارنة بـ (1298860) دينار حيث بلغ عدد افراد العينة موظفا واحدا ، وحيث استقطع راتبه بنسبة (75%) ، وان مبلغ ادخاره الاجباري بلغ (3896580) دينار. ويتبين ايضا بان متوسط رواتب الموظفين لجميع الفئات قبل الازمة بلغ (18773153) دينـــار مقارنة بـــ (6635810) دينار بعد الازمة، وبذلك فان الادخارات الاجبارية ستبلغ بحدود (12137343) دينار، نستنتج من ذلك بان هذا الاجراء اثر في القدرات الشرائية للموظفين ، وبعض هذه الرواتب تشكل حدود الكفاف بمعنى انها لا تكفي سوى لسد متطلبات الحد الادنى للمعيشة ، كما يؤدي هذا الاجراء الى اضعاف الاستهلاك ومن ثم سينعكس ذلك على الانتاج والتشغيل واستمرار الركود الاقتصادي، وتفاقم البطالة.

جدول (5) متوسط الراتب الشهري بعد نظام الادخار الاجباري للعام 2015-2016

ت	الفئات	العدد	متوسط الراتب الشهري قبل الادخار الاجباري	نسبة الادخار الاجباري	مبلغ الادخار الاجباري (الف دينار عراقي)	متوسط الراتب الشهري بعد الادخار الاجباري
1	400-300	6	366275	0.25	69915	274706
2	500-401	6	462736	00.3	138821	323915
3	600-501	18	539710	0.35	188899	350812
4	700-601	20	650511	00.4	260204	390307
5	800-701	63	761934	0.45	342870	419064
6	900-801	51	837512	00.5	418756	418756
7	1000-901	48	946140	0.55	520377	425763
8	1500-1001	75	1229589	00.6	737753	491836
9	2000-1501	45	1738575	0.65	1130074	608501
10	3000-2001	39	2442172	00.7	1709520	732652
11	5000-3001	36	3602559	0.75	2701919	900640
12	50001فأكثر	1	5195440	0.75	3896580	1298860
	المجموع	**408**	18773153		12137343	6635810

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ج -متوسط الراتب والانفاق الشهري بعد نظام الادخار الاجباري:-

يتضح من خلال الجدول (6) الاهمية المطلقة والنسبية لفئات الراتب والانفاق الشهري للموظفين بعد تطبيق نظام الادخار الاجباري، ويتبين من خلال الجدول ان متوسط الراتب للفئة الاولى بلغ (274706) دينار وبنسبة بلغت (4.14**%**)، اما متوسط انفاقهم الشهري فيبلغ (330833) دينار وبنسبة بلغت (4.09**%**) ، اما متوسط الراتب للفئة الاخيرة فقد بلغ (1298860) دينار وبنسبة (19.6**%**) في حين ان متوسط الانفاق الشهري لهذه الفئة فيبلغ (1550000) ديناراً وبنسبة (19.16**%**)، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الفئات نجد بان متوسط انفاقهم الشهري يفوق متوسط رواتبهم الشهرية.

ويتضح ايضا من خلال الجدولين (4) و(6) بان متوسط الإنفاق الشهري للموظفين قبل نظام الادخار الإجباري بلغ (12438430) دينار مقارنة بـ (8088438) دينار بعد هذا النظام ، وقد انعكس هذا الاجراء بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي وحياة الموظفين في الاقليم (وهم في اغلبيتهم من الفئات محدودة الدخل والفقيرة) ، حيث ان هذه الرواتب تمثل مصدر رزقهم الاساسي وتأمين حياتهم المعيشية من المأكل والمشرب وايجار السكن والادوية وغيرها من المتطلبات المعيشية والحياتية اليومية. كما ان هذا الاجراء ادى بهم الى ترشيد مشترياتهم ، هذا بالإضافة إلى تراجع الإنفاق على الكماليات من السلع ، والتوقف عن العادات التي كانت سائدة قبل الازمة مثل تغيير السيارات والاثاث سنويا ، وشراء احدث الهواتف المحمولة، وتراجع الإنفاق ايضا على الرحلات السياحة والسفر إلى الخارج ، فضلا عن تراجع أسعار الإيجارات التي كانت لفترة قريبة تقدم مداخيل شهرية كبيرة لعشرات الأسر.

جدول (6) متوسط الراتب والانفاق الشهري لموظفي الجامعة بعد نظام الادخارالاجباري للعام 2015-2016

ت	فئات	العدد	النسبة%	متوسط الراتب الشهري	النسبة %	متوسط الانفاق الشهري	النسبة %
1	400-300	6	1.5	274706	4.14	330833	4.09
2	500-401	6	1.5	323915	4.88	347500	4.3
3	600-501	18	4.4	350812	5.29	378333	4.68
4	700-601	20	4.9	390307	5.88	446750	5.52

5	800-701	63	15.4	419064	6.32	408730	5.05
6	900-801	51	12.5	418756	6.31	578137	7.15
7	1000-901	48	11.8	425763	06.4	540417	6.68
8	1500-1001	75	18.4	491836	7.41	741613	9.17
9	2000-1501	45	11	608501	9.17	820356	10.14
10	3000-2001	39	9.6	732652	11.00	932436	11.53
11	5000-3001	36	8.8	900640	13.60	1013333	12.53
12	50001فأكثر	1	2	1298860	19.60	1550000	19.16
	المجموع	**408**	**100**	6635810	100	8088438	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

رابعا : ردود افعال الموظفين لمدى تواجد عدالة في نظام الادخار الاجباري

لمعرفة مدى تواجد العدالة في نظام الادخار الاجباري نستعين بالجدول (7) حيث اظهرت النتائج بان (22) فردا من افراد العينة وبأهمية نسبية (5.4%) اكدوا على وجود العدالة في هذا النظام ،أما الإجابات التي كانت تنفي بوجود العدالة في هذا النظام فقد كانت (386) فردا من أفراد العينة وبأهمية نسبية (94.6%). حيث ان هذا الاختلاف في الإجابات يعود إلى أن الموظفين الذين أكدوا على وجود العدالة هم من أصحاب الرواتب المنخفضة قبل تطبيق نظام الادخار الاجباري ، أما الذين اكدوا على عدم وجود العدالة في هذا النظام فهم من اصحاب الرواتب المرتفعة ، وأغلبهم من حملة الشهادات العليا حيث كان لهذا النظام اثر سلبي على حياتهم المعيشية مما جعلهم يفكروا بالهجرة إلى خارج الاقليم ، وان ذلك انعكس سلبا على المستوى التعليمي في الاقليم.

جدول(7) مدى تواجد العدالة في نظام الادخار الاجباري

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	22	5.4
لا	386	94.6
المجموع	408	100

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

خامسا: اثر تأخير توزيع الرواتب على الانفاق الاستهلاكي الشهري لموظفي الجامعة

يتضح من خلال الجدول (8) أثر تاخير توزيع الرواتب على الانفاق الشهري لموظفي الجامعة ، فقد تبين ان من مجموع الموظفين والبالغ عددهم (408) موظفا وبأهمية نسبية (100 %) اكدوا بان التأخير في توزيع الرواتب له أثر في الانفاق الاستهلاكي ، حيث ادى هذا النظام الى انخفاض انفاقهم الشهري على السلع والخدمات. وبذلك نلحظ بان الحركة التجارية والاسواق في اقليم كوردستان تشهد حالة من الركود والكساد الذي ادى الى شلل شبه تام في التبادلات التجارية، نتيجة لاخفاق حكومة الاقليم بمنح رواتب موظفيها المتأخرة لعدة اشهر.

جدول (8) اثر تأخير توزيع الرواتب في الانفاق الاستهلاكي الشهري لموظفي الجامعة

الاجابة	العدد	النسبة%
نعم	408	100
لا	-----	-----
المجموع	408	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سادسا: اراء الموظفين حول كيفية تغطية نفقاتهم الاستهلاكية

لمعرفة اراء الموظفين حول كيفية تغطية نفقاتهم الاستهلاكية نستعين بالجدول (9) بسبب التاخير في توزيع الرواتب والذي يصل في بعض الأحيان إلى اربعة أشهر، ولاجل تغطية نفقاتهم الاستهلاكية نجد بان (143) فردا من افراد العينة وبأهمية نسبية (35%) يعتمدون على الادخارات السابقة، وان (135) فردا من افراد العينة وبأهمية نسبية(33.1%) يلجؤون الى الاقتراضات، كما ان (91) فردا من افراد العينة وبأهمية نسبية (22.3%) يقومون بأعمال اضافية في القطاع الخاص اضافة الى عملهم في القطاع الحكومي، كما ان (39) فردا من افراد العينة وبنسبة (9.6%) قاموا ببيع ممتلكاتهم من المجوهرات والاثاث والسيارات ...وغيرها.

جدول (9) اراء الموظفين حول كيفية تغطية نفقاتهم الاستهلاكية

الاجابة	العدد	النسبة %
الادخارات	143	35.0
القروض	135	33.1
بيع الممتلكات	39	9.6
اخرى	91	22.3
المجموع	408	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سابعا: - تقدير وصياغة النموذج القياسي لدالة الانفاق الاستهلاكي لموظفي جامعة صلاح الدين

الأساس في كل البحوث التطبيقية هو العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة. ويستخدم نموذج القياس الاقتصادي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلا واحداً لا يساوي صفراً (ميلر،1990، 21)

تعتمد صياغة النموذج القياسي وتوصيفه على النظرية الاقتصادية وبمساعدة الرياضيات والاحصاء ، وهو ما يفعله الاقتصاد القياسي في تحليل العلاقات الاقتصادية التي تعتبر المرحلة الاولى في البحوث القياسية.

وتحتاج صياغة النموذج الى:

1-تحديد المتغيرات التي تدخل في النموذج .

2-التوقعات النظرية المسبقة حول اشارة وحجم المعلمات.

3-الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات وخصائصها ، سواء كانت خطية أو غير خطية.

المتغيرات الداخلة في التحليل وصياغة النموذج:

Y = المتغير التابع معبرا عنه بمتوسط الانفاق الاستهلاكي $Y = f(X)$

X= المتغير المستقل معبراً عنه بمتوسط الدخل (الراتب) الشهري

قياس و تحليل دالة الانفاق الاستهلاكي

تبين ان الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي افضل دالة ممثلة للعلاقة بين الدخل (الراتب) الشهري قبل نظام الادخار الاجباري والانفاق الكلي لإجتيازها الاختبارات الاحصائية والقياسية واتفاقها مع المنطق الاقتصادي علاوة على تفوقها على باقي الدوال من حيث الاختبارات وقد اتخذ ت الصيغة التالية:

$\text{Log}\hat{Y}=0.299 +0.929 \text{ Log } Xi$

t (2.416) (45.558)

S.E (0.124) (0.020)

$R^2 = 0.92$ $\eta i = 0.929$ D.W = 0.939 dL=0.971 du=1.331

تفسير النتائج:

المعايير النظرية

من الناحية الاقتصادية فان النموذج يتطابق مع المنطق الاقتصادي حيث تظهر اشارة المتغير المستقل موجبة، مما يدل على ان العلاقة طردية بين (الدخل (الراتب) الشهري والانفاق الكلي)

تبين من هذه الدالة ان مرونة الطلب الدخلية بلغت (0.929) وهذا يعني ان زيادة الدخل الشهري أو الراتب بنسبة (10%) ستؤدي الى زيادة الانفاق بنسبة (9.29%) أي ان الطلب غير مرن، مما يدل على ان الاسر لم تصل الى الاشباع التام بل وصلوا الى الاشباع الجزئي او وصلوا الى اشباع لحد ما.

نظرا لاهمية معنوية معلمة الانحدار الاحصائية (b) وإهمال معلمة (a) لعدم اهميتها في التحليل الاقتصادي في مثل هذه الدراسات . انظر (محبوب، 1982، 53).

المعايير الإحصائية (الإختبارات من الدرجة الأولى)

أختبارt:يظهر اختبار(t) معنوية تأثير المتغير التوضيحي في الانفاق على السلع والخدمات. فعلية نرفض فرضية العدم التي تفترض انعدام تأثير الدخل (الراتب) الكلي على الانفاق الكلي، وهذا يدل ان هناك علاقة معنوية بين المتغيرين.

معامل التحديد المعدلR2: وفقاً لقيمة هذا المعامل فإن نسبة (92%) من التغيرات الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي، تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغير التوضيحي الدخل أو الراتب الكلي. أما (8%) من التغيرات فهي تعزى الى العوامل الأخرى التي لم يتضمنها الأنموذج المقدر.

أما بعد تطبيق نظام الادخار الاجباري فقد اتخذت الدالة الصيغة التالية:-

$\text{Log}\hat{Y} = -0.529 + 1.106 \text{ Log } Xi$

t (- 2.109) (25.128)

S.E (0.251) (0.044)

$R^2 = 0.78$ $\eta i = 1.106$ D.W = 1.471 dL=0.971 du=1.331

المعايير النظرية

من الناحية الاقتصادية فان النموذج يتطابق مع المنطق الاقتصادي حيث تظهر اشارة المتغير المستقل موجبة، مما يدل على ان العلاقة طردية بين الدخل (الراتب) الشهري والانفاق الكلي ، اذ يتبين ان مرونة الطلب الدخلية تجاوزت الواحد الصحيح وقد بلغت (1.106) وهي مرونة عالية مما يدل على ان الطلب مرن وان اي زيادة تحصل في الدخل الكلي تؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي بنسبة أكبر مما يدل على ان الاسر دون مستوى الاشباع المقبول .

المعايير الإحصائية (الإختبارات من الدرجة الأولى)

أختبارt:يظهر اختبار(t) معنوية تأثير المتغير التوضيحي في الانفاق على السلع والخدمات، فعلية نرفض فرضية العدم التي تفترض انعدام تأثير الدخل (الراتب) الكلي على الانفاق الكلي، وهذا يدل ان هناك علاقة معنوية بين المتغيرين.

معامل التحديد المعدلR2: وفقاً لقيمة هذا المعامل فإن نسبة (78%) من التغيرات الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي، تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغير التوضيحي الدخل أو الراتب الكلي. أما (22%) من التغيرات فهي تعزى الى العوامل الأخرى التي لم يتضمنها الأنموذج المقدر. ويتبين من التحليل السابق ان مستوى اشباع الاسر قد انخفض بعد تطبيق نظام الادخار الاجباري .

الاستنتاجات

1-اغلب المشمولين هم من اصحاب الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) حيث يشكلون نسبة كبيرة من عينة البحث حيث بلغت (43.8%).

2-اظهرت الدراسة ان ادنى حد للرواتب بعد تطبيق نظام الادخار الاجباري يقع في الفئة الاولى وبنسبة بلغت (2.9%) مقارنة بـ (1.95%) قبل تطبيق هذا النظام فهم الذين اكدوا على وجود العدالة في هذا النظام وبنسبة بلغت (5.4%)، واعلى حد للرواتب يقع في الفئة الاخيرة وبنسبة (20.1%) مقارنة بـ (27.68%) قبل تطبيق هذا النظام وهذا يدل بان هناك تفاوت في رواتبهم ،وان هذا الاجراء انعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي وحياة الموظفين في الاقليم.

3- بلغ متوسط الراتب للفئة الاولى قبل تطبيق نظام الادخار الاجباري (366275) دينار مقارنة بـ (274706) دينار بعد تطبيق هذا النظام للفئة نفسها من الموظفين والبالغ عددهم (6) موظفين ، اي تم استقطاع رواتبهم بنسبة (25%) من المجموع

الكلي للراتب والمخصصات وبذلك فان مبلغ الادخار الاجباري لهذه الفئة بلغ (91569) ، بينما كان متوسط الراتب للفئة الاخيرة قبل تطبيق هذا النظام (5195440) دينـــار مقارنة بـ (1298860) دينار حيث بلغ عدد افراد العينة موظفا واحدا ، وحيث استقطع راتبه بنسبة (75%) ، وان مبلغ ادخاره الاجباري بلغ (3896580) دينار.

4- ان المتوسط لرواتب الموظفين ولجميع الفئات قبل الازمة بلغ (18773153) دينار مقارنة بـ (6635810) دينار بعد الازمة، وبذلك فان الادخارات الاجبارية ستكون بحدود (12137343) دينار.

5-ان نسبة (100 %) من الموظفين اكدوا بان التأخير في توزيع الرواتب أثر في الانفاق الاستهلاكي . نستنتج من ذلك بان هذا الاجراء انعكس بشكل سلبي على القدرات الشرائية للموظفين .

6-لمعرفة اراء الموظفين حول كيفية تغطية نفقاتهم الاستهلاكية تبين:-

أ- ان نسبة (35%) من الموظفين يعتمدون على الادخارات السابقة في تغطية نفقاتهم الاستهلاكية.

ب - ان نسبة (33.1%) من الموظفين يلجؤون الى الاقتراضات لتغطية نفقاتهم الاستهلاكية.

ج - ان نسبة (22.3%) من الموظفين يقومون بأعمال اضافية في القطاع الخاص فضلاً عن عملهم في القطاع الحكومي لتغطية نفقاتهم الاستهلاكية.

د - ان نسبة (9.6%) من الموظفين يقومون ببيع ممتلكاتهم من المجوهرات والاثاث والسيارات ...الخ.

7-تبين من خلال البحث ارتفاع قيمة مرونة الطلب الدخلية من (0.929) مقارنة بـ (1.106) بعد تطبيق نظام الادخار الاجباري، وهذا يعني ان اسر موظفي الجامعة قد ازداد وضعها المعيشي سوءاً.

المقترحات

1-إعادة النظر بسلم الرواتب الجديدة لكي تتلاءم مع الأوضاع المعيشية والحياتية التي تضغط على كاهل الموظف وتنعكس سلباً على الأداء العام، وخاصة عندما شهدت اسعار النفط تحسنا نوعيا حاليا مقارنة بالاسعار ابان الازمة.

2-ان نظام الادخار الاجباري يجب ان لا يطبق على الموظفين، فهؤلاء ليس لهم دخل فائض حتى يستطيعون اقراض الحكومة فأولى على الحكومة الالتجاء الى اصحاب رؤوس الاموال الطائلة من التجار والمقاولين. لذا كان الاجدر بحكومة الاقليم مطالبة هؤلاء بإقراضها، فهم قادرون على ذلك. وتقليص مظاهر الترف والبذخ التي تنتهجها الحكومة والمسؤولون.

3-تفعيل دور الحكومة في توفير الخدمات الاساسية للمواطنين من الصحة والتعليم والكهرباء...الخ.

4-تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد فقط على النفط والغاز عن طريق تفعيل القطاعات الانتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي . هذا اضافة الى التقليل من الاعتماد المفرط على استيراد السلع الاجنبية واغراق الاسواق المحلية بها على حساب تطوير وتنمية الانتاج الوطني.

5-من الافضل على حكومة اقليم كوردستان اللجوء الى السندات الاجبارية للحصول على الاموال اللازمة لتغطي الازمة المالية الحالية بدلا من الادخار الاجباري الذي اقتصر على فئات محددة من موظفي الحكومة.

المصادر : المصادر العربية

منشورات رسمية

1-حكومة اقليم كوردستان/العراق- وزارة المالية و الاقتصاد، المديرية العامة للموازنة.

الرسائل والأطاريح الجامعية

1-الحوالة، شاكر محمود شهاب (1983)، الاستثمار الزراعي وفعاليته في تنمية الاقتصاد الريفي العراقي مع اشارة خاصة بعد سنة 1968 ، رسالة الماجستير(غير منشورة في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية

الكتب

1- الادريسي، عبدالسلام ياسين(1986)، النظرية الاقتصادية الكلية , دار الكتب، جامعة البصرة.

2بكري، كامل عبدالمقصود(1975)، مقدمة في الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الجامعات المصرية، القاهرة.

3-جاوشين، احمد حسن(2004)، الاقتصاد الجزئي التحليلي، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل.

4-حردان ، طاهر حيدر(1997) ، مبادئ الاقتصاد ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان.

5-الحسناوي ، كريم مهدي (1990)، مبادئ علم الاقتصاد ، جامعة بغداد .
6- خليل ،سامي (1982)،النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الطبعة الاولى ، شركة كاظمة،كويت.
6- ديوليو، يوجين (1974)، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم في النظرية والمسائل، ترجمة د. محمد رضا العدل، د. حمدي رضوان عبدالعزيز، مراجعة د.عبدالعظيم انيس، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة.
7-السوداني، عبدالعزيز(1988)، النظرية الاقتصادية، بدون دار الطباعة و مدينة النشر.
8-سلمان، جمال داود و حسون، طاهر فاضل(1989)، التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
9- عجمية، محمد عبدالعزيز واخرون (1984)، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
10-القاضي، عبدالحميد محمد(1975)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة.
11-كاظم، اموري هادي، و مسلم، باسم شلبية (2002)، القياس الاقتصادي المتقدم، مكتبة دنيا الامل، بغداد.
12-كاظم ،اموري هادي و المعلم،سعيد عوض(2001)، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
13-المعماري، عبدالغفور حسن كنعان(1993)، التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
14-محبوب، عادل عبد الغني (1982) ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة موصل.
15-الوزني ،خالد واصف والرفاعي، احمد حسين (2004) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،الطبعة السابعة،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

المجلات العلمية

1-المشهداني ، عبد الغني عبدالله،(1997) ، الانفاق الاستهلاكي العائلي في القطر العراقي ، دراسة اقتصادية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد52.

البحوث والمؤتمرات والندوات

1-ميلر، بوتلري راو و روجر ليردي(1990)، ترجمة أموري هادي كاظم و سعيد علي هادي، القياس الاقتصادي التطبيقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،.

المصادر الانكليزية

1. Campbell R. McConnell & Stanleg L.Brue(1996), Microeconomies,13th.ed., McGrawHill, Inc, NewYork,.
2. Jack Nobbs & Ian Hopkins (1994)،Economics ،4ed ،Mc Graw _ Hill book Co ،London ،.
3. John Lindauer(1971), Macroeconomic , 2nd.ed, Wiley International Edition, New York,USA.
4. Michael L.Katz & Harvey S. Rosen(1984), Microeconomics,3rd.ed., McGraw Hill Co.,NewYork,.
5. Ralph T.Byrns & Gerald W.Stone(1987), Macroeconomics, 3rd.ed.,Scott, Foresman and Co,Glen View, llinois, London, .
6. Samuelson ،Paul A & William D . Nordhaus (1989) ،Macroeconomics ،3rd. ed. ،MMcGraw– Hill book. Co. ،New York.

مصادر الانترنيت

(http: //www . arab- ency)

پوخــتە

گومانی تێدا نیە ئەو قەیرانە دارایییەی کە هەرێمی کوردستان – عێراق پێدا تێپەڕیووە لە ئاکامی بڕینی بودجەکەی لە لایەن حکومەتی ناوەندی لە سەرەتای سالی 2014 بە شێوەیەکی ئەرێنی کاریگەری کردۆتە سەر توانای کڕینی فەرمانبەران ،حکومەتی هەرێمیش بۆ رووبەرووبونەوەی ئەو قەیرانە پشتی بەست بە پەیڕەوکردنی شێوازی پاشەکەوتی ناچاری بۆ فەرمانبەران ئەمەش زۆربەی فەرمانبەرانی ناچار کرد کار بکەن زیاتر لە یەک فەرمان وپیشەدا بۆ پڕکردنەوەی تێچووی بژێویان، کە ئەمەش بەشدارە لە کەمکردنەوەی ئەو تێچووەی لە ئەستۆی دایە.

لە ڕێگەی دابەشکردنی(413) ئەنکێتی پرسینەوە بە شێوەیەکی هەڕەمەکی لە زانکۆی سەلاحەددین بەسەر فەرمانبەران (5) ئەنکێتی پرسینەوەمان دووڕخستەوە کە شیاو نەبوون بۆ بۆ شیکردنەوە یاخود نەدەگونجان بۆ شیکردنەوە بۆیە تەنها (408) ئەنکێت ماونەوە بۆ شیکردنەوە پشت بەست بە کۆمەلێک ڕێگەو شێوازو ئامێری ئاماری بۆ شیکردنەوەی ئەو زانیاریانەی بەردەستن.

لێکۆڵینەوەکە گەیشتە ئەوەی کە ڕێژەی پاشەکەوتی ناچاری کە سەپێندراوە بەسەر مووچەی فەرمانبەرانی زانکۆی سەلاحەددین لە نێوان (25%-75%) دایە کە زۆربەیان خاوەنی بڕوانامەی بالان (ماستەر،دکتۆراە)، وەهەروەها دەردەکەوێت کە بەرزی بەهای نەرمی خواستی داهات لە (0.929) بەبەراورد بە (1.106) لە دوای جێ بەجێ کردنی سیستەمی پاشەکەوتی ناچاری ،ئەمەش ئەوە دەگەیەنێ کە خێزانی فەرمانبەرانی زانکۆ باروبژێویان بەرەو خراپی زیادی کردووە.

The impact of the new salary system on the nature of Consumptive Expenses for the Employees of salahaddin university –Erbil in 2016 and 2017

Abstract

Undoubtedly،the financial crisis in Kurdistan Region-Iraq due to the cutting of its budget from the federal government since the early beginnings of 2014 has negative implications on the purchase power of employees since the compulsory saving for employees was adopted by the Region's government to overcome the crisis. Consequently،most employees have to do more than one job to cover living costs.

For this purpose،out of (413) questionnaires were randomly circulated on the employees of Salahaddin University (5) questionnaires were excluded due to their invalidity. Hence،only (408) questionnaires were analyzed based on the available statistical methods and technics for data analysis. The study has concluded that the rate of compulsory saving imposed on the salaries of employees in Salahaddin University ranged between (25%-75%) with the majority of having postgraduate degrees (Masters and PhDs). The study also has shown that the value of internal demand elasticity has risen from (0.929) to (1.106) after imposing the system of compulsory saving which means that the economic condition of the families of the academic staff in Salahaddin University has aggravated remarkably.